لقطاع غزة ، وحتى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية حرصت على عدم المساس بالاوضاع والعلاقات الاجتماعية السائدة ، واتضح ذلك من قرار المجلس الوطني الذي اشار بخصوص التنظيم الشعبي الى ضرورة « الاستفادة من فعاليات اعضاء المجلس الوطني وشيوخ القبائل والعشائر والممثلين الشعبيين » (٢٨) .

كان للاوضاع الاجتماعية والسياسية التي عرفها القطاع اثر سلبي على بلورة زعامات محلية قوية على كافة الاصعدة والمستويات ، واثر في هذا المجال نزف القطاع المستمر من خبرة ابنائه المتعلمين ، والذين كان من الممكن ان يشكلوا عنصر رفض للزعامات الموجودة على صعيد الاسرة ، او الحي ، او العشيرة ، او المخيم ، او على مستوى القطاع ككل . لانه ، من الطبيعي ان يكون هنالك تناقض بين الاجيال القديمة بزعاماتها العشائرية ، وما تمثله من هيمنة ، وبين الاجيال الجديدة التي تملك من المعرفة ما يجعلها في موقع تصادمي مع تلك الزعامات ومع عقليتها ، تصادم ، مهما بلغت ضآلته ، فانه كفيل بتخفيف دور وتأثير الزعامات التقليدية .

وعلى الجانب الثاني ، فقد لعبت الادارة المصرية دورا لا يقل في سلبيته عن دور هجرة المتعلمين الى الخارج . اذ اعتمدت في احكام سيطرتها على القطاع على شبكة واسعة من الرجالات والاتباع ، ونمت بين المتعاونين مع الادارة ، كافة الامراض التي تترتب على التعاون مع ادارة متخلفة وبيروقراطية وبوليسية . ولا يمكن التقليل من اهمية عنصر القمع خصوصا اذا ما كانت تقوم به جهة « وطنية » في اضعاف الزعامات الموجودة وفي تنمية الاتجاهات الانتهازية بين صفوفها واجبارها على ممارسة ما يتناقض وقناعتها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، يمكن لمتتبع نقاشات المجلس التشريعي ان يلحظ تأثيرات الادارة على الاعضاء ، ففي اثناء جلسة مناقشة المجلس التشريعي لمشكلة الاقامة والجنسية في القطاع ، وجلسة مناقشة تنقيح النظام الدستوري ، كان احد الاعضاء قد تقدم بمقترحات متطورة عما اقر فيما بعد ، كان النقاش ، يرفع ليستكمل في وقت اخر ، او في جلسة ثانية ، وفي هذه الجلسة ، كان العضو المقترح نفسه يقوم بسحب اقتراحه او التخلي عنه بشكل تبدو معه الضغوط التي مورست في الخارج واضحة ، وكذلك في الجلسة التي عقدت لمناقشة موضوع الغلاء ، حيث تحدث اكثر من عضو عن الجمعيات التعاونية وادارة الاقتصاد ، وكانوا يقدمون وجهات نظر مقنعة ومبررة . وفي الجلسة التالية استغرق حديثهم عن حسن نيتهم تجاه الادارة، الجزء الغالب من الجلسة. واذا كان هذا هو وضع اعضاء المجلس التشريعي ، بما لاعضائه من حصانة ، فما هو وضع المواطن